

موقف لبنان من المفاوضات كما أعده الوفد الرسمي

÷ دعم لمسعى دولة قطر لاستضافة المؤتمر الثامن عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعاً لبروتوكول كيوتو.

÷ يعتبر لبنان أن النظام الدولي للتعامل مع تحديات ظاهرة تغير المناخ يقوم على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها بما يحتويان من مبادئ وأحكام قانونية ملزمة تعكس أسس التعاون الدولي في هذا المجال، وعلى رأسها: مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء وتفاوت القدرات، والعدالة، والمسؤولية التاريخية عن تراكم الانبعاثات في الغلاف الجوي.

÷ التأكيد على مسؤولية الدول المدرجة في الملحق الأول للاتفاقية عن قيادة الجهود الدولية لتخفيض الانبعاثات، ومسؤولية الدول المتقدمة المدرجة في الملحق الثاني للاتفاقية عن توفير التمويل والخبرة التقنية اللازمة للدول النامية للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتدابير الاستجابة، ومساعدتها على المساهمة في الجهد العالمي لتخفيض الانبعاثات.

÷ التأكيد على أن التوصل إلى اتفاق حول فترة التزام يعد التزاماً قانونياً على الدول أعضاء البروتوكول، وأن دول الملحق (ب) من البروتوكول عليها أن تتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن في مؤتمر دوربن، يتضمن التزامات واضحة وطموحة لخفض انبعاثاتها.

÷ ضرورة أن يصدر من الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعاً لبروتوكول كيوتو قرار بأن تبدأ الفترة الثانية مباشرة بعد انتهاء الفترة الأولى، دون فارق زمني بينهما.

÷ التأكيد على أن التعهدات المعلنة من الدول المتقدمة لخفض انبعاثاتها لا تتناسب مع التوصيات العلمية خاصة تلك الخاصة بالتقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كما لا يعكس المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة، أو الدور القيادي الذي يجب أن تقوم به لمواجهة تغير المناخ.

÷ لا بد من أن تلتزم الدول المتقدمة بتحقيق انخفاضات طموحة في انبعاثاتها على المدى البعيد بحلول عام 2050 تكون قابلة للقياس، وخاضعة لإجراءات للإبلاغ بها والتحقق منها.

÷ يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين التزامات التخفيف للدول المتقدمة، وبين أنشطة التخفيف الطوعية للدول النامية التي يجب أن تتفق مع مصالحها الوطنية وأولوياتها التنموية، وتتوقف على الدعم المالي والتقني وبناء القدرات من الدول المتقدمة. ويجب أن يكون هذا الدعم قابلاً للقياس وخاضعاً لإجراءات للإبلاغ به والتحقق منه.

÷ ضرورة أن تأخذ دول الملحق الأول غير الأطراف في بروتوكول كيوتو التزامات قانونية واضحة ومحددة لخفض الانبعاثات يمكن قياسها، وتتناسب مع جهود خفض المعلنة من دول الملحق الأول الأطراف في بروتوكول كيوتو.

÷ التأكيد ان مستوى الإجراءات الطوعية للتخفيف، الملائمة وطنياً وفقاً لخطط التنمية المستدامة والأولويات الوطنية، مرتبط بصورة مباشرة بحجم الدعم المقدم من الدول المتقدمة.

÷ الإجراءات الطوعية للتخفيف الممولة دولياً تخضع للمراجعة الدولية من خلال التشاور والتحليل الدولي، أما بالنسبة للإجراءات الطوعية للتخفيف الممولة من المصادر المحلية الوطنية فهي تخضع للمراجعة الوطنية فقط.
÷ التأكيد على أهمية زراعة غابات جديدة وإعادة تأهيل الغابات المتضررة.
÷ رفض أي توجه نحو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب للحد من الانبعاثات والاتجار بها في قطاعي النقل الجوي والبحري، وضمان ألا تؤثر أي إجراءات انفرادية على الشركات العاملة في هذين القطاعين وذلك منعاً للإضرار بالاقتصادات الوطنية وفرص التنمية المستدامة. وكذلك التأكيد على مبدأ «المسؤولية المشتركة لكن المتباينة» عند تبني أي نظام دولي للحد من الانبعاثات والاتجار بها في قطاعي النقل الجوي والبحري.

÷ رفض أي إجراءات أحادية الجانب يتم بموجبها وضع عراقيل في صورة رسوم أو قيود جمركية أو مالية أو غير مالية على السلع والخدمات القادمة من الدول النامية بحجة مجابهة تغير المناخ.

÷ التأكيد على أهمية الإسراع في تأسيس لجنة التكيف وبلورة هيكلها، وتوفير التمويل اللازم لأداء دورها بفاعلية، واتخاذ قرار في هذا الشأن خلال مؤتمر الأطراف في دربن.

÷ التأكيد على ضرورة التوصل إلى اتفاق حول التمويل طويل الأجل من حيث القيمة المتوقعة التصاعدية على المدى المتوسط والطويل، يشمل ما مجموعه 30 مليار دولار من الدول الصناعية في بداية سريعة لتمويل العمل المناخي في الدول النامية حتى عام 2012 ووضخ 100 مليار دولار في الصناديق طويلة الأجل بحلول عام 2020 ، وتحديد مسؤوليات واضحة ومفصلة لمساهمات الدول المتقدمة للوصول إلى هذه القيم المالية المقررة، وضرورة اتخاذ قرار في هذا الشأن خلال مؤتمر دربن.

÷ أهمية العمل على سرعة تفعيل صندوق التمويل الأخضر وأن يكون خاضعاً لمؤتمر الأطراف، وتوفير الموارد المالية اللازمة من الدول المتقدمة بما يسمح للصندوق ببدء نشاطه، مع مطالبة مؤتمر الأطراف بمنح الشخصية القانونية للصندوق بما يتيح له بدء نشاطه بدون تأخير.

تحضيراً لقمة دورين حول تغير المناخ التي تبدأ بعد أسبوع ورشة غداً تناقش ما سيحمله الوفد الرسمي إلى المفاوضات

ح م

ضافت مساحات الخلاف كثيرا في الفترة الأخيرة، بين ممثلي المجتمع المدني اللبناني المتابعين لقضايا تغير المناخ والمفاوضات ذات الصلة، وبين وزارة البيئة التي تمثل الدولة اللبنانية رسمياً في هذه المفاوضات الرسمية سنوياً. فالموقف الرسمي اللبناني التاريخي في المفاوضات هو في تبني لبنان موقف الدول النامية (مجموعة دول السبع والسبعين + الصين) الذي يشير إلى «المسؤولية الخاصة» للدول المتقدمة في تحقيق خفض جدي لانبعاثات الغازات الدفيئة «وفقاً للالتزام المحدد ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة تغير المناخ وفي بروتوكول كيوتو»، وهو يضغط مع الدول النامية» لترجمة الالتزامات المحددة ضمن بروتوكول كيوتو وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة فعليا على أرض الواقع من قبل بعض الدول الصناعية الكبرى.»

كما يؤكد لبنان، أهمية احترام مبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة» كما نصت الفقرة 3.1 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويدعو الى إيجاد السبل والآليات المالية اللازمة من أجل مكافحة تغير المناخ على كافة الأصعدة، أي خفض الانبعاثات والتكيف ونقل التكنولوجيا .

يؤيد هذه المواقف ايضاً ممثلو بعض منظمات المجتمع المدني المتابعون للمفاوضات، الا انهم لا يتوقفون عند هذا الحد، بل يضغطون لايجاد تغيير شامل في السياسات، على المستوى العالمي وعلى المستوى اللبناني، لا سيما ان التغييرات المطلوبة لانقاذ المناخ العالمي وتأثيرات تغيراته الكارثية، هي نفسها المطلوبة لإنقاذ الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية، لا بل هي نفسها المطلوبة لحل الكثير من القضايا الاجتماعية والسياسية أيضاً. وهذا ما عبر عنه «حزب البيئة اللبناني» في التعديلات التي اقترحها على ما سمي «بروتوكول الشعوب حول تغير المناخ» التي ستعرض غداً في ورشة العمل التي ينظمها الحزب بالتعاون مع مؤسسة هنريش بل ومع وزارة البيئة ورابطة الناشطين (اندي اکت) تحت عنوان: «ما الذي ننتظره من الجولة الـ 17 من المفاوضات حول تغير المناخ في دورين؟ مواكبة للجولة الـ 17 من المفاوضات العالمية المناخية التي تنظمها الامم المتحدة، والتي تنعقد هذا العام في دورين) جنوب افريقيا) بين 28 الجاري و9 كانون الاول.

اهم ما توقعه التقرير الوطني الثاني حول تغير المناخ في لبنان الذي صدر العام 2011، هو توقع ارتفاع درجات الحرارة والنقص في المتساقطات بحلول العام 2040. كما يتوقع التقرير ان تنخفض المتساقطات بين 10 و20% بحلول سنة 2040 و25 و45% بحلول سنة 2090 مقارنة بالوضع الحالي. وان يزداد عدد أيام الصيف الحارة والليالي الحارة شهرين على الأقل. كما ان سطح

البحر سيرتفع تدريجاً بمعدل 20مم/سنة، ما يعني أن منسوب المياه قد يرتفع بين 30 إلى 60 سم في الثلاثين سنة القادمة، ومما سيؤثر حتماً على الشواطئ الرملية في الجنوب وعلى محمية جزر النخل الطبيعية شمالاً. تتألف الدراسة - التقرير من ألف صفحة بدأ العمل بها منذ العام 2007، وقد انجزتها وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة القديس يوسف وشركة الأرض للاستشارة البيئية العام 2011. وهي كناية عن بيانات ومعلومات أساسية عن كميات ومصادر انبعاثات الغازات الدفيئة في لبنان وعرض عام لتدابير تخفيف زيادة هذه الانبعاثات وتقييم عن حجم وسرعة تأثير تغير المناخ على الأنظمة الطبيعية الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، ومقترحات وتوصيات لصياغة استراتيجيات وسياسات التكيف مع هذه التأثيرات، وعرض عام للتدابير التي اتخذها أو يتوخى اتخاذها لبنان لتنفيذ بنود أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. التقرير الأول كان قد أنجز العام 1999 بناء على موجبات الاتفاقية التي وقع عليها لبنان، والمطلوب من لبنان في التقرير الثاني ان يقدم الأرقام التي تعود إلى العام 2000 لبيان اثر تغير المناخ على القطاعات كافة ولا سيما الزراعة والسياحة والمياه والغابات والصحة.

في الزراعة، يتوقع التقرير انتقال زراعة بعض المحاصيل خاصة الحمضيات والزيتون والتفاح الى المناطق الأعلى، وتغيير في المحاصيل الزراعية وزيادة في طلب الري بسبب تقلبات في المتساقطات وفي نقص المياه، مما يهدد الأمن الغذائي .

كما سوف نواجه تفاقم النقص بالموارد المائية الى ما بين 250 وما يفوق 800 مليون متر مكعب سنوياً وذلك بحلول سنة 2015؛ وكذلك تفاقم تلوث الآبار الساحلية بالمياه المالحة .

اما في الأنظمة الإيكولوجية الأرضية، فالمتوقع اختفاء بعض أنواع النباتات واستبدالها بأخرى، وتعرض غابات الأرز للتهديد بسبب ارتفاع درجات الحرارة. كما ان الغطاء الثلجي في لبنان سيتناقص في حدود 40% فيما لو زادت الحرارة درجتين، بينما سيصبح الانخفاض 70% عند ارتفاع درجة الحرارة أربع درجات، مما ستكون له آثار سلبية على تغذية الأنهر ومخزون المياه الجوفية. يتوقع التقرير ان تتسبب التغيرات المناخية المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط بتفاقم النزاعات القائمة في المنطقة حول توزيع الموارد، لا سيما المياه والأرض، ما قد يزيد من موجات الهجرة والنزوح. كما ستلقي بالمزيد من الأعباء والضغط على قدرات التكيف للكثير من المجتمعات، ما قد يهدد في بعض مناطق العالم الاستقرار الداخلي ويؤدي إلى انهيار دول في ظل هيكلية أزمات متشابكة، والصراعات بين الدول والضغط على النظام العالمي وأخرها الأزمة الغذائية العالمية.

تعهدت الحكومة اللبنانية (السابقة) في قمة كوبنهاغن برفع حصة الطاقة البديلة من إجمالي الطاقة المستخدمة في البلاد إلى 12% بحلول سنة 2020، وكان يفترض ايضا ان يتبع هذا التعهد خطة تعتمد في الدرجة الاولى

على الترشيد في الاستهلاك للطاقة والمياه والموارد كافة كبنء اساسي في اية خطة لمعالجة تغير المناخ والاقتصاد معا.

«بروتوكول الشعوب»

يدعو حزب البيئة اللبناني في مقترحاته حول بروتوكول الشعوب من اجل تغير المناخ الى تغييرات عميقة في «النموذج الحضاري» الذي نعيشه، والى إنتاج او تبني أنماط جديدة من الأخلاق والقيم وأنماط مختلفة من الإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة، او توسيع دائرة الأخلاق لتشمل كائنات غير بشرية. أخلاق تتخطى «المجتمع الإنساني» الي «المجتمع الحيوي» الذي يضم بالإضافة الى النوع الإنساني أنواعا كثيرة، وأنظمة ايكولوجية (غير بشرية) فيها التربة والمياه والنباتات والحيوانات. كما يدعو الى:

- اعادة الاعتبار للفلسفة ولا سيما فلسفة العلم وضبط التكنولوجيا وتطورها ضمن قواعد الاخلاق البيئية الجديدة.

- ضبط الزيادات كافة ولا سيما في السكان والاسكان والانتاج والاستهلاك.
- الدعوة الى أخلاق جديدة للأرض. أخلاق تغير دور الإنسان من السيد المستعمر والمستغل الى عضو «متواضع» في الهرم الحيوي.
- ضرورة ان تخضع القوانين الانسانية والاقتصادية لقوانين الطبيعة وليس العكس.

- توسيع دائرة الحوار حول قضايا تغير المناخ والمصير، لتشمل الأقليات غير المندمجة في اللعبة الحضرية .

- اضافة الى مطلب المنادين بالعدالة البديلة في العالم، الذين يطالبون بضرورة تقديم العدل على الربح، نطالب بتقديم العدل على القوة أيضا، فلا يتحكم الأقوى، بل الأكثر احتراما لقوانين الطبيعة .

- يتبنى بروتوكول الشعوب « مبدأ الاحتراس» (او الاحتياط) ومنحه الاولوية على «مبدأ الملوث يدفع»، والاخذ بمبادئ الحفظ والتوفير والترشيد بدل التنمية والزيادة في الانتاج والاستهلاك .

- إعادة النظر بالمنظومات التعليمية المسيطرة التي باتت أسيرة «اقتصاد السوق»، والتي تضع معيارا واحدا للنجاح، وهو النجاح في سوق العمل تحديدا.

- اعادة النظر بالسياسات الصحية القائمة على الاستشفاء بدلا من ان تقوم على المحافظة على الصحة، ودعم الطب الوقائي.

- الدعوة الى وضع تشريعات دولية عاجلة استعدادا لإدارة شؤون «اللاجئين البيئيين» المفترض ان يتكاثر عددهم مع التغيرات المناخية وحصول الكوارث المنتظرة.

- دعم الزراعة العضوية ورفض استخدام الزراعة لإنتاج الوقود الحيوي (بيو فيول)، نظرا لتهديد هذا الخيار للأمن الغذائي العالمي... بالإضافة الى رفض البدائل النووية.

- تعديل الاسعار لتعكس الكلفة الحقيقية للانتاج ووضع استراتيجيات مختلفة لإدارة النفايات في العالم.
- اعتماد نظام الاستئجار والاسترداد للسلع بدل نظام البيع، ولا سيما على الالكترونيات التي تتطور بسرعة وباستمرار.
- تشجيع النظام الغذائي النباتي والتخفيف من الاعتماد على الغذاء من مصادر حيوانية .
- إعادة النظر بالنظم الإعلامية والإعلانية العالمية والوطنية، المتلاعبة بالخيالات والخالقة لحاجات متجددة دائما وغير ضرورية والمشجعة على الاستهلاك..
- إعادة الاعتبار لدور الدول في دعم البحث العلمي ومراقبة مراكز أبحاث القطاع الخاص وتوظيفاتها السريعة في السوق.
- إعادة الاعتبار لدور الدولة في وضع الاستراتيجيات والترخيص للشركات وامكانية سحبها. وإعادة النظر بكيفية الترخيص للشركات، وضمان حق المواطن في الادعاء وحق الدولة والمدعي في الغاء الترخيص او سحبها، اذا ما تم مخالفة شروط الترخيص والحاق اضرار معينة بالوسط البيئي.
- إعادة الاعتبار لادوار الأمم المتحدة في إيجاد الأطر التشريعية العالمية واحترامها وإصلاح بعض برامجها، ولا سيما البيئية، كي تأخذ أدوارا أعمق وافعل لإنقاذ الكوكب.